عددها الإجمالي وصل إلى 36 طعناً

«الدستورية» تتلقى 9 طعون انتخابية جديدة

إبراهيم الحمود: المحكمة لن تقبل أي طعن بتأجيل انعقاد مجلس الأمة لأنه جاء وفق مرسوم أميري

المراسيم الأميرية تعتبر من أعمال السيادة التي لا تقبل رقابة القضاء الكويتي سواء كان مدنياً أو إدارياً

المحكمة الدستورية

إبراهيم الحمود

تلقت المحكمة الدستورية، أمس الخميس، 9 طعون انتخابية جديدة، ليرتفع عدد إجمالي الطعون المقيدة ضد انتخابات مجلس الأمة التي أجريت في 29 سبتمبر الماضي، إلى 36 طعناً.

وتراوحت المطالبات في الطعون بين إعادة الفرز والتجميع وإبطال العملية الانتخابية برمتها.

من جهة أخرى، أكد الخبير الدستوري الدكتور إبراهيم الحمود بعدم قبول المحكمة الدستورية أي طعن يمكن أن يُقدّم بعدم دستورية مرسوم تأجيل انعقاد مجلس الأمة، لمدة أسبوع، وفقاً للمادة 106 من الدستور.

وقال الحمود: «بغض النظر عن طبيعة تكييفٍ لهذا المرسوم سواء كان دستورياً أم غير دستوري، لو عُرض الأمر على المحكمة فإنها، قولا واحدا، ستحكم بعدم قبول الطعن، وسبب ذلك أن هذه المراسيم الأميرية تعتبر من أعمال السيادة التي لا تقبل رقابة القضاء الكويتي سواء كان مدنياً أو إدارياً»، مضيفاً «المحكمة ستحكم بعدم قبول الطعن بشكل واضح لعدم الاختصاص، ومن ثم لا محل في رأيي لإثارة هذا الطعن أصلاً».

تم إلغاء السابقة التي وزعت بناء على الموعد القديم

اللوغاني: توزيع دعوات جديدة لحضور افتتاح مجلس الأمة 18 أكتوبر 2022

عادل اللوغاني

أعلن أمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني عن استبدال الدعوات الموزعة الأسبوع الماضي لحضور افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر بدعوات جديدة.

وقال اللوغاني إنه بناء على المرسوم رقم 195/2022 بتأجيل انعقاد اجتماع مجلس الأمة إلى يوم الثلاثاء الموافق 18 من اكتوبر 2022 فإنه تم إلغاء الدعوات السابقة التي وزعت بناء على الموعد السابق ولن يتم قبولها للحضور.

وأضاف أنه سيتم توزيع دعوات جديدة لكبار المسؤولين والشخصيات والنواب السابقين لحضور جلسة الافتتاح المقررة يوم الثلاثاء المقبل وفقا للمرسوم المشار إليه.

للسماح بترشح من رُد إليه اعتباره

ماجد المطيري: تعديل «المسيء» بعد القَسَم

ماجد المطيري

أكد النائب ماجد المطيري أنه سيتقدم مباشرة بعد أداء القسم، يوم الثلاثاء المقبل، باقتراح بقانون يقضي بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم «35» لسنة 1962 والصادر في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، مثلما وعدت النائب السابق مبارك الوعلان، لافتاً إلى أن هذا الاقتراح على «قانون المسيء» سيسمح بترشح كل من رُد إليه اعتباره.

وجاء في مذكرة الاقتراح، أنه «لما أثاره التعديل الذي طرأ على المادة «2» من القانون رقم «35» لسنة 1962م والصادر في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له وذلك بإضافة الفقرة الثانية المتضمنه الحرمان الأبدي لكل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية، والتي جعلت تلك الفقرة المستهدف إلغاؤها شرطاً بعدم صدور حكم إدانة بحق المترشح لعضوية مجلس الأمة في الجرائم الواردة بتلك الفقرة، والتي جعلت الحرمان الأبدي من الترشح لصيق بمن صدر ضده حكم بالإدانة».

وأوردت المذكرة أنه «لم يفرق ذلك التعديل بين من رد إليه اعتباره قانوناً أو قضاء وبين من أوقف تنفيذ العقوبة الصادر بحقه وتعهد بحسن السير والسلوك، وجعل ذلك التعديل من الحرمان الأبدي جزاء لعقوبة قضائية رد فيها اعتبار المحكوم عليه ممتدة الأثر لمدى الحياة والتي يحرم فيها المواطن من حقوقه السياسيه بالمخالفة للدستور».

وجاء في المذكرة أن «ما أثير حول تلك الفقرة من شبهات وحرمان غير مبرر من مباشرة الشخص لأبسط حقوقه السياسية ما يستوجب علينا وفقاً للضرورة وما يتقضيه علينا الواجب أن نزيل ذلك العوار القانون، بأن نتقدم بموجب هذا الاقتراح بتعديل أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة بتعديل تلك الفقرة على النحو الوارد بالاقتراح، وذلك تحقيقا لمبدأ المساوة واحتراماً لمن رد إليه اعتباره قانوناً أو قضاءاً في أن يتمكن كل مواطن من مباشرة حقوقه السياسية فور رد اعتباره سواء كان بقوة القانون أو قضاءً وذلك بأن يحق له الترشح والترشيح ويزول أثر ذلك الحرمان مباشرة».

معتبرا أن ذلك تراجع عن المبادئ

عاشور: هل يعقل أن يقبل بالوزارة من اعترض من النواب على تجاوز المادة 87؟

صالح عاشور

تساءل النائب صالح عاشور هل يعقل أن يقبل بالوزارة من اعترض من النواب على تجاوز المادة 87 من الدستور ومشاركة وزراء المزمع في الحكومة.

وقال بالتالي ألا يعتبر ذلك تراجع عن مبادئهم وأرائهم؟»

عبدالكريم الكندري يطالب بإقرار قانون تكويت الوظائف

عبدالكريم الكندري

طالب النائب عبدالكريم الكندري بإقرار قانون تكويت الوظائف.

وقال الكندري «لو قام ديوان الخدمة بتطبيق قرار 11 لسنة 2017 في شأن قواعد تكويت الوظائف الحكومية وقام القطاع النفطي بتطبيق سياسة الإحلال لما تعذر بأن تخصصات مثل الهندسة الصناعية والبترول ليس لها احتياج في سوق العمل».

العيسى يقدم كشف الذمة المالية لـ «نزاهة»

العيسى مقدما إقرارا بذمته المالية لهيئة مكافحة الفساد

قال النائب عبدالوهاب العيسى إنه «تطبيقاً لمبدأ الشفافية مع الأمة وعملاً بالقانون، قدمت كشف الذمة المالية للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة".

خليل الصالح: مرفوض سد أفق التعيين أمام خريجي «البترول» والهندسة الصناعية

خليل الصالح

قال النائب خليل الصالح، إن سد أفق التعيين أمام شبابنا خريجي هندسة البترول والهندسة الصناعية مرفوض.

وشدد الصالح على مسؤولية الدولة عن توفير فرص عمل للشباب، مطالبا باستعجال خطة مدروسة وشاملة لاستيعاب الخريجين وتنبؤ مبكر باحتياجات سوق العمل.

الحويلة: خلل إستراتيجي وراء عدم حاجة سوق العمل لتخصصات هندسة البترول

محمد الحويلة

قال النائب الدكتور محمد الحويلة «إن عدم حاجة سوق العمل لتخصصات هندسة البترول والصناعة والتاريخ الذي أصدره ديوان الخدمة المدنية يؤكد وجود خلل يجب معالجته من خلال استراتيجية عمل واضحة بالتعاون مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لربط مخرجات التعليم بسوق العمل خاصة في القطاع النفطي.

وأشار الحويلة إلى أن «عملية التوظيف لبعض التخصصات مازالت تخضع للفوضى، وكان يفترض وجود ربط بين الديوان وبين التعليم العالي للعمل على فرض التخصصات التي تتوافق مع سوق العمل أفضل من تدريس الطلبة لتخصصات غير مرغوب فيها بالوقت الراهن»، مؤكدا إن من واجبات الدولة وفق المادة 41 من الدستور توفير فرص العمل للمواطنين مع تحقيق العدالة لما يستوجبه الخير العام، مشيرا إلى أن القطاع النفطي رغم مشاق عمله يعد حلماً للعديد من المواطنين الذين واصلوا تحصيلهم العلمي بشتى المجالات للالتحاق به وعلى رأسها تخصص هندسة البترول.

وطالب الحويلة مؤسسة البترول بأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار والمسؤولية، لاسيما أن هناك الآلاف من حملة هذا التخصص على طابور الانتظار دون تحرك كاف من قبل الحكومة لإنهاء هذه القضية، والعمل على تكويت هذا القطاع الحيوي الذي يمثل الشريان الرئيسي للاقتصاد، مشددا على أهمية التوافق بين مواءمة مخرجات التعليم وسوق العمل لتحقيق أكبر أثر تنموي نحو تحقيق رؤية الدولة من خلال إعداد كوادر تمتلك المهارات المطلوبة لسوق العمل وتتصف بروح المبادرة والقيادة.